

الماضون منه وهذا هو الركن الثالث وحمل الخذ ان كان الركن
معلوما والا كان الشراحي او معلوما وحلطة مجهولة القيمة وانفذ
فلا شفعة له وهذا هو الحمل المسقط لها وفي مكرهه قبل
تبوت حق الشفع وحرام بعدة كذا قالوا قال شيخنا وفيه نظر
اذ الشفع ان يدهي قدر بعد قدر على المشتري ويخلفه حتى
اذ انكحل صلحا الكفيع واخذ بما حلف عليه ولا يكتفي من
المشترى بقوله لا اعلم المقدار ولا التمتع دعوى الشفع على
المشترى فاذا يعلم قدر الثمن فما جفها فان كان الثمن
اي الذي خصه الشخص ولو مع غيره كان باع شقضا وثوبا
بين واحد وتوزع عليه باعتبار القيمة ويؤخذ الشقص
بما يقابله اخذه بمكمله ان يتيسر الا بغيره
يوما البيع اي لانه وقت تبوت الشفعة او يوم الحمله او
المسرا وتوقف واعلم انه يكفي في اخذ الشفع بالشفعة بعد
سببه ملكه من سبب ملك المشتري وان تقدم ملك
المشترى عليه فلو اشترى حصة من عمار مثلا بشرط
اختيار له ثم اشترى اخر باقية بلا خيار فالشفعة للمشترى
الاول وان تاجر ملكا مالوا اشترى ما فلا شفعة له بعدها الا
بعض طلبها اي الاضربها على الفور بخلاف التملك بعده
وحمل الفورية اذا علم بالبيع ولو باضرب عدل او غير واعقد
صدقه وبيان له الشفعة وبيانها على الفور وكونه للمبى وحمل ان
في غير الموجب بيعه الاخذ الاق والصبر اليه لم وان مات
المشترى لان رضى يكون للمبى في ذمة الشفع ويجوز على الاخذ
حال دفع الضرع عنه على المتمد وللمالك الشفع الكفيع بعد الاخذ

الابلغ فقولك من احد امور كان كذا اما دفع الثمن او رضى
المشترى بكونه الثمن من ومنه او بعضا القايح له به ولا يتصل
بشعته لو خرج ما دفعه مستحقا او حاسلا بعد
اي جري ان ما بعد ثوابها اي غالبا والاى وان لم يبد
ناخره ثوابها غالبا فلا اي فلا يتصل بشفعته تاكلا وحلادة
ولو نقله مطلقا وحولبى ثوب واغلق باب حقوق شي في
ليلا يشتم فيه وغير ذلك مع العدة اي وبعد العلم بما مر
فلا يضر باخره قبله ولو سببه وله بعد الاخذ بها تقضى بغير
المشترى ولو وقف جدا وله فيها منه الشفعة ان ياخذ
بالاول او بالثاني مرين اي للفقير صدق يسير او
قائلا اي ولو شرط قدر او محبواى ولو جنى لو ضاينا
اي ولو جاعضه او مال او غير ذلكه فليؤكل اي او
يشهد فالعده من حيث اساط طلبه بنفسه والا
فليشهد اي فالتوكيل مقدم على الهماد في الاظهر كما تقدم
لم اعلم ان حق الشفعة على الفور ولذا الوفاى له
اعلم ان الشفعة على شخص كى هو برك لا بين
المجزة واسكان القاق اسم الوضعة من الارض والمطابق من
التي بالوقف عليه اصل الشفعة وعينهم لتلك المرة اي كما
من واخذه في الشفعة بمسقة ملكها لا بهر المناقاة
وان كان الشفعة هو مبني على لغة ضعيفة وهي
الكلوة والراغيت والمه بوز حذق الواو ويكوه القاع
صوال شعفاوة بعض النسخ وان كان الشفعة بغير واو وهي
اولى على قدر حصصه اي لا على قدر الرضى على المتمد وقين

المنظر بعد التذوي
نما ذمة المالك
الضمان في قوله
الضمان في قوله
المعلوم من المقام

الا